

الطبعة الثانية

لقد سلك محمد بن عبد الله

إلى نصارى مصر

حق الأحرار

دعوى الحق

مركز التنوير الإسلامي





وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ
لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ
بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلَّغْنَا أَمْرَهُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ

إهداء ٢٠٠٨

مركز التنوير الاسلامي
جمهورية مصر العربية

أبو إسلام أحمد عبد الله

إلى نصارى مصر —

دعوة لهجرة الأحرار

مركز
التنوير الإسلامي

الطبعة الأولى
حقوق الطبع والنسخ والاقتباس مباحة
ذي القعدة ١٤٢٤ هـ يناير ٢٠٠٤

عنوان الكتاب: إلى نصارى مصر . دعوة لهجرة الأحرار

اسم المؤلف: أبو إسلام أحمد عبد الله

تصميم الغلاف: الفنان حسام الجندي

خطوط الغلاف: مهندس أحمد فوزي

الإشراف التنفيذي: دكتور إسلام أحمد

عنوان المراسلة: القاهرة - كوبري القبة - (١٠١) شارع القائد

العنوان الإلكتروني: abuislam _ a@hotmail com

الهاتف: ٦٨٣١٥٥٢ - ٤٨٤٤٦٠٤ القاهرة

رقم الإيداع: ٢٩٧٢ / ٢٠٠٤

الترقيم الدولي: X - 081 - 289 - 977

مركز
التنوير الإسلامي

مرحباً بكم في شبكة (بلاطي) لمقاومة التنصير والماسونية

[www.BaladyNet.net]

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد

فإن القضايا التي أتناولها في هذه الدراسة صغيرة الحجم، إنما تعالج جانباً مهماً للغاية فيما يخص القرية المعروفة باسم «الفتنة الطائفية»، تلك التي تموت وتحيا، ثم تموت، ونحن لا نملك أي قدر من المعرفة حول من يصدر القرار بموتها، ثم من الذي يتولي - في كل مرة - مخاضها؟

وهو أمر خطير للغاية، أشبه باللغز لا يملك واحداً مثلي حله، وأحسبني لا أملك الجرأة على ذلك، بل لا أستطيع حتى الإشارة إلى مفاتيحه التي قد أملك بعضها، والكثير منها بين سطور دراساتي القصيرة هذه، إذ أكاد أجزم بيقين أن فتنة الطائفية هي لعبة، أو قل خيطاً يشبه تماماً ذلك الخيط الذي يمسك بزمامه شياطين المحفل الماسوني العالمي في أمريكا وأحوالهم في بريطانيا، ليحركوا بها عرائس مسرح العلاقات والحروب والصراعات الأمامية.

لكن الذي يثير الأحران، ويضخم الآلام، أن بعضاً ممن تلسعهم نار هذه الفتنة، هم شركاء في صناعة هذه النار، ويبذلون جهوداً كبيرة في تأجيحها، ويتمنون لو تدبج نعيراً يأكل أخضرها ويحرق يابسها.

فالقضية - في الحقيقة - هي قضية الأمة المصرية المسلمة، لا القومية ولا الشيوعية ولا الماركسية ولا الصليبية بل ولا الأمريكية أيضاً.

ومن هذا المنطلق، أثرت أن أسبح مع التيار [الغائب الغائب]، ضد التيار [الغائب الحاضر] وأتعامل مع عدد من أخطروا عقيد مفردات الفتنة، باعتبارها أعراضاً مزمنة، وأكد أن الجهل التام بأحد طرفيها، هو واحد من أهم عناصر استمرارها وتأخير أو امتناع علاجها.

ذلك لأننا إن امتلكننا زمام كل عناصر الأزمة، وتجراًنا على قراءتها بصوت عال، وتدريبنا على ضبط الكلمات ووضع النقاط في مكانها الصحيح، المتحررين من أوهام الماضي ومخاوف الحاضر، استطعنا إعادة

ترتيب كل الأوراق والملفات والأحداث، والوقوف على كل مفرداتها التي هي منبت العلة وجذرها، ومن ثم يسهل إعادة تركيبها، وفق المنظومة الإلهية التي يستبين فيها الحق من الباطل، ويميز فيها الغيب من الطيب، ويعرف كل صاحب حق حقه، لأن السبب الكامن في جوف الأزمة، هو ذلك الخلل الدفين في المنظومة الإنسانية المصرية التي أصابها فساد كثير، فبدأ فيها الكبير كما لو كان صغيراً، وبدأ فيها الصغير كما لو كان هو الكبير، واستمرأ الكبير الوهم بصغره، وتوحش الصغير بوهم كبره، والمنهج العلمي الموثق هو الحكم والمرجع - أولاً وأخيراً - تحت مظلة شريعة الله وكفى.

ولنبداً السباحة مع أهم سبع مفردات على رأس قائمة الأزمة، وهي نصارى مصر ومفاهيم أهل لذة، والأنا والآخر، والتعددية، والخط الهمايوني، والقبضية، والمصرية،

(١)

نصارى مصر

إن مفردة نصارى مصر، هي واحدة من أخطر المفردات أثراً وتأثيراً في الأزمة المثارة، وتحتل موقع الصدارة على قائمة المفردات. ونؤكد أن قدر الغموض والهلامية الذي يغلف هذه المفردة هو أهم وأسوأ الأسباب التي جعلتها تتبوأ هذه المكانة الاستراتيجية في تاريخ ومستقبل العلاقة بين المسلمين والنصارى في مصر.

إذ من المهم للغاية أن نقف - بوضوح - على عدة حقائق معلوماتية هي:

١- إن نسبة عدد النصارى في مصر بجميع طوائفهم المصرية والأجنبية، منذ تعداد العام ١٨٩٧، حتى تعداد العام ١٩٩٦، يدور في محيط ضيق، هو أقرب للثبات، وكان كالتالي (٥)،

(٥) راجع للمؤلف بنفس السلسلة: نصارى مصر - كم ومن؟

العام ١٨٩٧،	٦٠٩٥١١	نسمة، بنسبة ٦,٢٦ %	من إجمالي سكان مصر.
العام ١٩٠٧،	٧٠٦٢٢٢	نسمة، بنسبة ٦,٢٠ %	من إجمالي سكان مصر.
العام ١٩١٧،	لم يحدد	نسمة، بنسبة ٦,٦٠ %	من إجمالي سكان مصر.
العام ١٩٢٧،	٩٤٦٢٩٢	نسمة، بنسبة ٦,٦٧ %	من إجمالي سكان مصر.
العام ١٩٣٧،	١٢٠٣٩٧٠	نسمة، بنسبة ٨,١٩ %	من إجمالي سكان مصر.
العام ١٩٤٧،	١٤٢٥٠٩٧	نسمة، بنسبة ٧,٦٠ %	من إجمالي سكان مصر.
العام ١٩٦٦،	٢٠١٧٥٣٦	نسمة، بنسبة ٦,٧٦ %	من إجمالي سكان مصر.
العام ١٩٧٦،	٢٢٨٥٦٣٠	نسمة، بنسبة ٦,٢٤ %	من إجمالي سكان مصر.
العام ١٩٨٦،	٢٨٦٨١٢٩	نسمة، بنسبة ٥,٩٤ %	من إجمالي سكان مصر.
العام ١٩٩٦،	لم يحدد	نسمة، بنسبة لم يحدد	من إجمالي سكان مصر.

٢- الطوائف النصرانية المعتمدة هي الثلاثة الكبرى، لكن كل طائفة منها لها طوائفها تابعة، ليست بالضرورة تابعة لها عقدياً أو مالياً.

٣- يبلغ عدد المثل الكنسية والطوائف النصرانية في مصر أكثر من ثمانين ملة، تنضوي تحت ثمان مجموعات عقدية وطائفية كبرى.

٤- يشكل الأرثوذكس المصريون (بجميع طوائفهم) حوالي ثلاثة ملايين نسمة بنسبة ٧٥% تقريباً - من عدد أربعة ملايين نسمة هم مجموع النصارى في مصر - برئاسة الأنبا شنودة، منهم نسبة لا تتجاوز ١٠%، رافضة لسلطة الأنبا شنودة، وهي نسبة عادية توجد في كل التجمعات البشرية.

٥- الأرثوذكس الأرمن والسرريان وآخرون وبعض الأرثوذكس المصريين، لا ينتمون إلى الكنيسة المصرية ولا يخضعون لرياسة الأنبا شنودة:

٦- يشكل الكاثوليك (بجميع طوائفهم وكنسياتهم) نسبة ٢٠% تقريباً من مجموع النصارى غير الأرثوذكس في مصر (٢٠٠ ألف نسمة)، ويخضعون جميعاً لرياسة بابا روما.

وتنقسم طوائف الكاثوليك في مصر إلى ستة طوائف كبرى، قبطية ورومانية وأرمنية وسريانية وكلدانية، وكل واحدة تنقسم عدة طوائف، هذا غير الإرساليات والرهبانيات والكنائس المتنقلة والمؤقتة والمستقلة.

٧. أما طائفة البروتستانت في مصر فتكاد كل كنيسة منها أن تكون طائفة في ذاتها، فهي أكثر ديناميكية في الحركة، وأكثر تحملاً من النظم الكهنوتية التقليدية، ولا ينشغلون إطلاقاً ببناء الكنائس، ولا شأن لهم بالحكم وأبرلمان والوزارات، بينما يركزون في الدعوة إلى مذهبهم بأفضل المناهج العلمية والتعليمية، وقد استقلت هذه الكنائس قريباً من علاقتها الإدارية بالكنائس الأم في أمريكا، لكنها لم تستقل عنها روحياً.

٨. طوائف أخرى مستقلة تعمل في مصر، إما رافضة وخارجة ومناهضة ومتحدية لجميع الطوائف السابقة مثل السبتيين وشهود يهوه واللوثريين والموزمبون والعلم المسيحي، أو مرفوضة ومطرودة من طائفتها الكبرى بسبب الخلافات العقيدية، مثل كنيسة الله الخمسينية، أو أخرى متمردة على السلطان الكنسي ولأسباب عقيدية أيضاً، كما في حالة الأب الراحل متى المسكين وتلاميذه، وهم عدد كبير بإمكانات أكبر.

• وننبه إلى أن أتباع الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية الإنجيلية من المصريين، هم أصلاً من الأرثوذكس، قبل أن يبدلوا دينهم، وهي مشكلة مثارة دائماً بين الكنائس المصرية، وهي السبب الأول الذي جعل نصارى مصر يرفعون طلباتهم ويضغطون على السلطان العثماني ليصدر فرماناً الهامياً الشهيير، للحد من بناء الكنائس الكاثوليكية وإنشائها البروتستانتية، ووقف تنصير الشعب الأرثوذكسي بحسب هذه الملل التي كانت حينذاك - على حد قول الأرثوذكس - غريبة وغريبة ومرتبطة بالاحتلال.

٩. إذا كان عدد السكان في مصر قد ارتفع من (٤٨) مليون نسمة عام ١٩٨٦ إلى (٧١) مليون نسمة عام ٢٠٠٣ - بمعدل زيادة قدره (٤٨، ١٪) -

فيمكن استنتاج تصور تقريبي للتوزيع الطائفي لنصارى مصر على الوجه التالي،

٢٢٤٨٢٢٤ أرثوذكسي مصري ينتمي للكنيسة المرقسية (الأنبا شنودة).
٢٩٣٢٨٢ أرثوذكسي مصري وأرمني وسرياني وآخرون لا ينتمون إلى
الكنيسة المرقسية.

٢٣٩٤٤٨ كاثوليكي مصري ينتمي إلى الكنيسة الرومانية البابوية.

٢٣٧٩٨١ بروتستانتي مصري ينتمون لعدة مذاهب داخلية.

٤٤٧٢٣ بروتستانتي غير مصري ينتمون لعدة مذاهب متفرقة.

٤٢٢٧ آخرون غير معروفين كاللوثريين وشهود يهوه والمورمون.

٤١٦٢٨٨٠ مجموع النصارى في مصر - عام ٢٠٠٢ - بنسبة ٥,٩٤% تقريباً.

وأنبه إلى ارتفاع هذه النسبة قليلاً عن الواقع، إذ أن مجموع الكاثوليك مثلاً في مصر - حسب البيان السابق مباشرة - لعام ٢٠٠٠ هو (٢٣٩,٥ ألف)، بينما كان الرقم الذي تداولته دوائر المعلومات والصحافة - عند زيارة بابا روما إلى فبراير عام ٢٠٠٠ لمصر - كان ثابتاً حول (٢٥٠) ألف كاثوليكي في مصر، ولا يضير المسلمين أن يكون نصارى مصر أضعاف ذلك.

١٠. على ضوء هذه الأرقام والتقسيم الطائفي نشير إلى أن الاختلافات بين الأكثر من ثمانين (ملة وطائفة) كنسية في مصر، هي موروثه منذ القرون الأولى للنصرانية، وتتوالد حتى يومنا هذا، فلكل ملة طقوسها العقدية الخاصة، وقانون إيمانها، وشكل صليبها، وطريقة بناء كنيستها، والتماثيل التي تنحت للعبادة أو العظة، واسم رئاسة الكنيسة، والرتب والمناصب اللاهوتية، وعدد الصلوات، والقدايس (جمع قداس) والتراثيل والموسيقى والأعياد ونصوص الكتاب المقدس، بل والأسرار الكنسية، والتاريخ الزمني والجغرافي المعتمد.

والذي نصبوا إليه - بعد هذا العرض الموجز، ولعله جديد بالنسبة

للقراء.. أنه يصبح من الضروري واللازم أن نعرف إجابة للأسئلة التالية،

• من الذي يتكلم باسم نصارى مصر؟

• ومن الذين منحوه صك التحدث باسمهم والنيابة عنهم؟

• وهل ما يطلبه هؤلاء المتحدثون يشمل عموم النصارى الغربيين والشرقيين والمصريين المقيمين في مصر، وينتمون إلى كنيساتها؟

• أم أنه على المحور الآخر أيضاً استطاع أن يوهم - بصوته العالي وصخبه وضجيجته - أنه الممثل القانوني والديني لجميع الطوائف؟

• إن الذي نضيفه هنا أن ٩٥% من طوائف النصارى في مصر ترفض العمل السياسي، وترفض المشاركة في المجالس النيابية التي تصفها بالنظم العلمانية، وترفض أي خصومات أو مطالب أو مكاسب دنيوية، بل إن بعض المذاهب الكنسية في مصر ترفض بناء الكنائس، وتكفر من يبنوها، لأن كنيسة المسيح هي بشارته ودعوته، فلم يكن كنيسة أبداً.

وأكثر من ذلك كله أن الكنائس - التي تتكلم وتطالب باسم مجموع نصارى مصر - تعلن تكفيرها البواح لكنائس مصرية أخرى، مثل اللوثرية بميدان الإسعاف بالقاهرة، وشهود يهوه بالفيوم والقاهرة والمنيا والإسكندرية، والعلم المسيحي بميدان مصطفى كامل بوسط العاصمة، والمورمون بالإسكندرية، وكنيسة الله، الخمسينية بجزيرة بدران في أول شبرا بالقاهرة.. الخ.

لذلك كان ما سبق، هو قليل من كثير أصبح من الضروري أن نعرفه عن الآخر، لأننا لن نقبله ولن يقبلنا إلا إذا عرفناه تمام المعرفة،

من هو؟

وباسم من يتحدث؟

وبغير هذه المعرفة لن تكون مقردة الكنيسة المصرية، واضحة في عقول المسلمين؟ ولو بهذه الصورة المجملة التي أعرضها هنا.

أهل الذمة

إن مصطلح «أهل الذمة» يشغل كثيراً العقل الكنسي في العالم بصفة عامة، وفي العالم الإسلامي خصوصاً، وفي مصر على الأخص.

وبغض الطرف عن الضوابط الشرعية التي تحكم المسلمين في التعامل مع المصطلح فكراً وتطبيقاً، وبغض الطرف عن الشعور الخاطيء لبعض المسلمين الذين يستشعرون حرجاً أمام التصاري بسببه، لعدم فهمهم، وقلة علمهم بأحكامه، فإن هذا المصطلح يحمل - في طياته - عظمة الإسلام التي تفتقد إليها النصرانية إجمالاً، لأنه:

١- يشهد على المسلمين باعترافهم الديني والعقدي والإيماني، بأن النصرانية عقيدة إلهية.

٢- وأن لها نبياً ورسولاً، يكون المسلم كافراً إن أنكره، أو أساء إليه.

٣- وأن كتاباً نزل على - نبينا ونبیهم - عيسى عليه السلام، اسمه «الإنجيل».

٤- وأن أتباع هذه العقيدة:

- الذين آمنوا بالوحدانية.

- والذين آمنوا بالتثليث.

- والذين آمنوا بالوهمية عيسى (عليه السلام).

- والذين قالوا إنه ابن الله.. الخ.

كل هؤلاء؛ لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، على الرغم من كل ما فعلوه بالمسلمين من مجازرو ومذابح وخيانات على مدى التاريخ.

فإذا ما نظرت إلى النصرانية عقيدةً وشعباً، حضارةً وتاريخاً، في الغرب وفي الشرق، أباطرة، وآباء وكهنة وقديسين ورهباناً، في الإسكندرية

وان أرهقهم بضرائب خاصة، فهو باطل، إلا أن يكون عقاباً على خطأ، أو تأمينا لخطر عليهم أو منهم، وهو ما يحق للحاكم أو القاضي أن يعاقب به رعاياه من المسلمين - أيضاً - إن أخطأوا، أو خاف عليهم، أو لم يأمن مكرهم، أو احتاج إلى عونهم في المال، أو حتى الذهب الذي في أيدي نسايتهم.

لكن يكون من الغبن للمسلمين، أن نتهى الكلام عن تسمية النصارى بأهل الذمة، ولا نسال النصارى عن:

• ما اسم المسلمين عندهم، في حالة حكم المسلمين لهم.

• وما اسم المسلمين عندهم في حالة حكمهم للمسلمين؟!

هنا فقط لو وجد أهلنا النصارى إجابة مناسبة، لعرفنا بجلاء موقع السماحة الدينية عند كل منهما، بلا تزيف أو تجديف.

(٢)

الآنا والآخر

تأتى مفردة ، الآخر، التى كثيراً ما تعتمد عليها أدبيات تفعيل وإثارة الأزمة، فيما يمكن أن نسميه - دعابة - ، صراع الديكة ،، الذى تمارسه بعض الأقلام المشاركة في خضم معاركها.

ونقول - بصراحة شديدة - إن هناك حقانقاً مهمة قد غابت عن واقع المتعاطين للأزمة من الطرفين، ولا أدعى الوقوف عليها، لكننى فقط سوف أرشد إلى بعض مفاتيحها من طرف خفى كما أشرت من قبل.

فقد عجز علماء المسلمين ومفكروهم وساستهم منذ أواخر القرن الثامن الهجرى تقريباً (نهاية القرن ١٤، وبداية القرن ١٥ الصليبي)، بعدما أعاد العالم ترتيب أوراقه، وبدأ نجم الامبراطوريات الإسلامية في الأفول لسقوط حكامهم في شرك التغريب، وغربة الشر؛ الذى سكن قصورهم، وتربع على كراسيهم المذهبية، وتبختر في قاعات المراقص والجواري ومصاهرة الكفار، ولم يردعه عالم أو فقيه أو تقى، لا يخشى غير الله.

نقول ، لقد عجز المسلمون عن متابعة الحراك الديني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والحضاري للكنيسة وشعبها الذين يعيشون في كنفهم، وعلى الجانب الآخر أوغل في العزلة شركاؤهم في الأرض والعيش والماضي والحاضر والمستقبل، فجهلواهم، ووقضوا أمام أسوار الكنائس كالمغييبين، لم ينشغلوا بمعرفة ما بداخلها بقدر ما انشغلوا بنسج الأساطير حولها، وأطلقوا لخيالاتهم العنان فيما تدخره الكنيسة للزمن الآتي، حتى أصبحت معرفة المشكلات التي بداخلها من المحرمات، والخلافات التي بين أهلها يقضي فيها رجال الكنيسة، دولة داخل الدولة. وهكذا ظلت الكنيسة عاجزة عن استيعاب حضارة الأمة ومتغيرات التاريخ وتراكماته والنواميس الريانية والقوانين الإنسانية.

وانشغلت الكنيسة ببدء المبتدعين داخلها، وهرطقة المهرطقين خارجها، ولم تدرك مسئوليتها تجاه الأمة التي وجدت فيها، ولا تملك الفكاك منها إلى أمة سواها، فأهملت ضرورة تكوين رؤية شمولية ترتبط بمقدسات الكنيسة، لتحديد معالم العلاقة بينها وبين عقيدة المسلمين المسيطرين على البلاد على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان، ما الحقوق؟ وما الواجبات؟، وماذا نعلم؟، وماذا نتعلم؟، وممن نتعلم؟، ولمن نعلم؟.

وكان جلياً أن الكنيسة المصرية (كما أشرت من قبل) قد اعتمدت اعتماداً كلياً - في مصادرها المعرفية ومواقفها السياسية والعقدية تجاه المسلمين وإسلامهم - على الرؤى الغربية والاستشراقية، التي اختلفت - بالضرورة - عما كان واجباً أن تكون عليه المنظومة الاجتماعية والتاريخية والحضارية، بل والثقافية واللغوية التي تجمع بين المسلمين والنصارى في مصر.

ولا شك أن غياب هذه الرؤية عن عقل الكنيسة المصرية قد أسهم - بدور رئيس - في كل تراكمات الأزمة التاريخية المعاصرة نحو المسلمين، لكن هذا الغياب لا يجب أن يبرز عدم الاحتياج إليها الآن، بأشد مما كان

من قبل، لأن الزمن لم يتوقف بعد، ولأن الأحداث متلاحقة تختصر الزمن الآتي بأبناء المستقبل، وتقرض - بقوة السلاح - حقوقهم الإنسانية التي يجب أن يتمتعوا بها، وألا نحرّمهم منها، وأن نوفر لهم الحماية مما فشلنا في أن نحمي به أنفسنا بحسن نية أو بسوء فهم أو قصد.

فهذه الرؤية الكنسية تجاه المسلمين في مصر - وإن أغضبت المسلمين، وهي بالضرورة سوف تغضبهم - إلا أنها سوف ترحّح قدراً من الغموض، وتضيف بدلاً منه مساحة من الشفافية والوضوح، يعين أهل الحل والعقد والحكمة، على رسم وتحديد خطوط ومعالج العلاقات بين الطرفين، آخذين ما يلي في الاعتبار:

• أن العقيدتين إنما تقومان - بحسب اعتقاد المؤمنين بهما - على مرتكزات دينية إلهية مطلقة، لا تقبل المجاملة أو التزييف، ولا يملك أحد منهما أن يحذف منها، أو يضيف إليها، أو يعدل في نصوصها إلا بالخروج عن ثوابتها.

• إن إفصاح الكنيسة عن هذه الرؤية الغائبة - التي اعترف أنه ليس سهلاً عليها أن تصرح بها - سوف يضيف عنصراً آخر إلى العنصر القديري الإلهي الذي يجبر الطرفين على ضرورة قبول العيش سوياً، ذلك هو عنصر ضرورة الإسهام المشترك في تعصيد وترسيخ وتوسيع وتنشيط مساحة القيم الأخلاقية المشتركة عند أصحاب العقيدتين.

• إذا ما تحققت الشفافية الدينية، وضافت مساحة المغيبات والظنون والأوهام، انصهر الجميع ذوباناً في مساحة الأرض القدرية، ومساحة الأخلاق الإلهية، ويبقى التمايز فقط بين أهلي الأمة - بلا خوف أو وجل - محصوراً في التمايز العقدي الإيماني وقضايا اللاهوتية (عندهم).

ويلزم ذلك بالضرورة أن نؤكد عوامل الحساسية المرهقة، تجاه ما يعلمه كل طرف لأبنائه من ثوابت عقديّة، فلا يجب أن يثار المسلمين لأن النصارى يعلمون أبناءهم أن الله واحد في ثلاثة أو ثلاثة في واحد، كما

لا يحق للنصارى أن يشاروا من تعليم المسلمين لأبنائهم أن الله واحد لا شريك له، فرد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً.

ذلك أنه لا تستقيم النصرانية على نصرانياتها إن ألغت التثليث، بل وتحكم النصرانية على من يخالفها في ذلك، بالهرطقة والكفر لمن يخرج من الملة النصرانية ويطرده من رحمة الكنيسة وملكوت الرب.

وبرغم أن القرآن الذي حكم بكفر المثلثين، هو القرآن الذي نص على أنه (لكم دينكم ولي دين)، بل وأباح للمسلم أن يتزوج امرأة تعتقد بذلك التثليث، لكنه وصف المثلثين بالشرك والكفر والطرده من رحمة الله.

فعلما يثير الآخر القبار علينا، وهو محكوم بما يحكمنا من كلام مقدس وتعاليم لا تقبل المقاصلة أو المماحكة أو التعديل أو التبديل؟

وأقول للنصارى، إننا لو اعتبرنا مثل هذا القول ميثاقاً بيننا، لظفرنا بالنصر والنجاة من شرك وفخاخ العلمانيين، الذين لا يريحهم وجودنا أو وجودكم، ومثلما يصفون ديننا اليوم بالكثير، فسوف تدور الدائرة على دينكم غداً، ولنسموا بما لدينا من مقدسات، ولا يجرمتكم شتان قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا، فضي العدل نجاة لكم ولنا، ولا تجعلوا من الإسلام خضماً لكم، نصرة لهم، فالذي لم يخف الله ويهتدي بهديه، عندكم أو عندنا، لا أمان له، ولا أمن منه، فكيف لمن خان الله ألا يخون المؤمنين به؟

(٤)

التعددية

وبانحصار التمايز بين مسلمي مصر ونصاراها - في دائرة الأحكام العقدية والقضايا اللاهوتية، تتأكد التعددية الثقافية التي ترقى ألف مرة على التعددية السياسية، التي يطالب بها بعض نصارى اليوم، ذلك لأن التعددية السياسية في أرقى صورها سوف تكون - كما هي الآن - الهم الحاضر في كل أدبيات الكنيسة، التي لو احتكم إليها المسلمون كما

احتكم إليها الأباطرة والبطاركة منذ المجمع المقدس الأول في القرن الثالث الميلادي، لما بقي لنصارى مصر أرض ولا وطن ولا وجود؟.

إذ تعتمد التعددية السياسية على ما يعرف بالنظام السياسي الديمقراطي، الذي يتخذ من الأكثرية العددية ميزاناً لأحكامه القاضية - في حالة مصر - بتنفي الأقلية النصرانية احتراماً وتكريساً لحقوق وطموحات وآمال وبرامج ودساتير ونفوذ وأطماع الأكثرية - المسلمين - وإلا فلا معنى للديمقراطية، وبالتبعية، فلا معنى للنظام العالمي الجديد الذي يتخذ منها عقيدة، يفرض الإيمان بها على كل شعوب الأرض، بل يفرض على كل الملوك والسلاطين والزعماء توقيع نصوصها، وتنفيذ العقوبات والجزاءات المترتبة على من يخالفها!.

فإذا ما عدنا إلى التعددية الثقافية العقدية - التي نطرحها على نصارى مصر كبديل للتعددية السياسية الديمقراطية - فلن نجد لها مكاناً في عقول النصارى التي تشبعت بالخصومة لكل ما هو مسلم، كما لن نجد لها موقعاً من الإعراب في أي نظام أو دستور في العالم إلا في سياق إحدى منظومتين،

الأولى، وهي منظومة العولمة التي تلغي كل الأديان وكل الثقافات، لتتصهر في بوتقة «اللادين»، و«الثقافة ذاتية»..

ومن ثم تصبح أطروحة التعددية الدينية مرفوضة بإطلاق!.

الأخرى، وهي المنظومة القرآنية التي لا تسمح للأكثرية أن تطغى على حقوق الأقلية، أو تنال من عقيدتها، أو تستبد بها عقيدة أخرى لهم، بل وتحكم بالعدل المطلق بين الأكثرية والأقلية دون زيغ أو مجاملة أو تشريب.

وهذه المنظومة الأخيرة هي التي يرشحها المسلمون لشركائهم في الحضارة والتاريخ والأرض والعيش والحاضر والمستقبل (نصارى مصر)، والتي يرفضونها، لا لأنها لم تخضع عندهم للدراسة أو المناقشة، أو

تنقصها ضمانات، أو تحمل في ثناياها ما يؤرق، إنما لأنها - بداية - من المسلمين !، وهذا خطأ إنساني وعقدي جسيم.

إضافة مهمة

إن خيار النصارى لمنظومة التعددية السياسية - ورفض المنظومة العقدية - يستوجب على نصارى مصر أن يجيبوا بوضوح وإسهاب شديدين على سؤالين مهمين؛ ذلك إن أرادوا - بحق - ألا يمارسوا مع المسلمين لعبة الصراع حتى النهاية.

بل ويستوجب الأمر أن تكون الإجابة على مستوى الشفافية الإيمانية الكاملة، حتى تستمر اللعبة السياسية أطول فترة زمنية ممكنة، بعيدة عن الصراعات الدموية التي شهدتها التاريخ، إذ أن شرط الشفافية إن لم يتحقق - وصممت الكنيسة على الغموض والتغيب والأسرار - فأحسب أن حكم المباراة في ظل النظام الدولي الاستبدادي الجديد، سوف يستخدم البطاقات الحمراء والصفراء كثيراً، فيما يسمى بالفتنة الطائفية.

أما السؤالان الرجاء أن فهما،

- ١ - أولهما، أن تتعاون الكنيسة الأم في مصر - بصفاتها شريكاً، في التاريخ والحضارة والحاضر والمستقبل - في بيان ما يلي،
 - حجم الكنائس في مصر، عدداً واسماً ومكاناً، ومساحة؟
 - الطوائف التي تعمل في مصر، والجهات الخارجية التي تمولها؟
 - عدد كل طائفة منها؟
 - عدد المصريين؟ وعدد الأجانب؟ وعدد البين بين؟ وعدد الدخلاء؟
 - حجم انتماء كل كنيسة منها إلى الكنائس العالمية وهويتها؟
 - أحقية الكنائس غير المصرية في التواجد على أرض مصر؟
 - مدى أحقية هذه الكنائس الغربية والغربية في حكم مصر؟
 - ماذا تريد كنيسة مصر لحاضرها؟ وماذا تعد لمستقبلها؟

- ٢- ثانيهما، أن تعلن الكنيسة الأم- للمسلمين جميعاً، وللنصارى جميعاً في الداخل والخارج- بيان موقفها والحكم الديني على كل من:
- دين الإسلام.
 - قرآن الإسلام.
 - نبي الإسلام.
 - عقيدة المسلمين.
 - حق المسلمين في العيش على أرض مصر.
 - حق المسلمين في حكم مصر بحسب تشريعات الكنيسة.

فإذا ما كان خيار النصارى لمنظومة التعددية العقدية الثقافية، ورفض المنظومة السياسية العولمية والتقى الأهلين على الوفاق، فإن عقيدة المسلمين قد فصلت القول والأحكام والتشريعات التي تضبط العلاقة بينهما إجمالاً وتفصيلاً، وهو غير ما شهدته صفحات سوداء كثيرة في تاريخ المسلمين والنصارى، الإسلام براء منها كل البراءة.

(٥)

الخط «الهمايوني»

إن كذبة «الخط الهمايوني» لا بد أن تنتهي، وأن يتحمل أهلنا من نصارى مصر، عيبتها في شجاعة، وأن يشرحوا لأبنائهم بكل الوسائل التعليمية والإعلامية، أن هذا الخط الذي حدده الباب العالي في الدولة العثمانية، التي كانت تحكم البلاد، إنما اتخذها السلطان المسلم بناءً على طلب من الكنيسة الأرثوذكسية المصرية، وبعد إلحاح شديد من نصارى مصر، وبعد وساطات متكررة لوجهاء الأمة من النصارى والمسلمين، استجاب الباب العالي، وأصدر أوامره الشاهنشانية، بعدم السماح لأي جهة- أي ما كانت- بإصلاح أو ترميم أو بناء كنيسة جديدة إلا بعد الرجوع إليه، مراعاة لمصلحة نصارى مصر وحمايتهم من نصارى الغرب!.

وان كان الأب يوحنا قتلته النائب الكاثوليكي في مصر يرى أن كبار رجال الكنيسة كانوا أغنياء، لكنهم استأثروا بأموالهم وحجبوها عن رعايا الكنيسة، وأنقل شهادته هذه نصاً بعد سطور قليلة، فإنتي أسوق مبرراً أقل صراحة من الأب يوحنا قتلته لما أصاب الأرثوذكس من هلع وخوف وانهمزام في مواجهة الأنجلة والكتلكة، وأقول:

حيث كان نصارى مصر مثلهم كمثّل المسلمين، يعيشون فقراء في كنف حكام ظلمة سرقوا أموال الشعب وأنقصوها على ملذاتهم، فكان ترميم كنيسة وليس بنائها، هو حلم من أحلام الجائعين، في الوقت الذي حلت فيه الإرساليات التنصيرية الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والهولندية والألمانية والتمساوية، بل والهندية، جاءوا جميعاً لينشروا دعوة المسيح في مصر، ولما كانت نتائج التنصير بين المسلمين تساوي الصفر، مع ضياع الجهد والمال، فتكالبوا جميعهم على نصارى مصر، يبدلون لهم عقيدتهم، ويسرقون إيمانهم، وكانوا كما وصفهم بابا مصر حينذاك، فأطلق عليهم صفة إنجيلية وهي «الذئاب الخاطفة».

وقد انشرفت قلوب نصارى مصر كثيراً بهذا القرار الشاهنشاهي، لمواجهة الزحف الكاثوليكي والبروتستانتي، الذي جاء كالوحش الكاسر ينهش لحم الكنيسة المصرية بما يملك من أموال وأماكن، وكذلك حماية للأرثوذكس المصريين من جهود الكتلكة (نسبة إلى الكاثوليكية) والأنجلة (نسبة إلى الإنجيليين)، التي مارستها الإرساليات الأجنبية في شعب النصارى، واستطاعت أن تجذب إليها الآلاف من نصارى الأرثوذكس الذين هم اليوم، الأقباط الكاثوليك، والأقباط البروتستانت.

ثم إضافة إلى هذه الحقيقة المهمة - التي يجب أن تتولى الكنيسة المصرية تبرئة السلطان العثماني منها - على الكنيسة أيضاً أن تعلن براءة العقيدة الإسلامية من هذا القرار، أو استمراره حتى يومنا هذا على الورق، أو على الواقع المعاش.

وأن كل من يسيء إلى السلطان العثماني، في إصدار أمره الهمايوني أي

(السلطاني)، إنما هو كاذب ومذئع ومدلس، وغير قادر على مواجهة الحقيقة، أو أنه يجهلها، وأن الأمر الهمايوني قد أصدره السلطان، بعد توسلات ورجاءات بابا الكنيسة ورهبانها وقبستيسيا وشماسيا وخدامها وحراس أبوابها، لإنقاذ الأرثوذكسية وأتباعها، من فتنة الكنيسة الغربية التي أثارت بين العائلات الانشقاقات والعداوات والخصومات، وحطت من قدر النصارى في عيون المسلمين المشاركين لهم في الأوطان، كما أضافت إليهم مزيداً من التشردم والانغلاق، حماية للذات، وحفاظاً على البقاء.

لم تجد الكنيسة المصرية مفرّاً من تقديم طلبها إلى الباب العالي - سلطان البلاد - بأن يضع خطأ يوقف زحف الصليبيين الغاشم، ولو كانوا طلبوا منه - قبل أن يسقط عرشه - أن يلغي هذا الخط لفعل، لكن ذلك لم يحدث أبداً، لأن نصارى مصر الأرثوذكس مازال مسيطراً عليهم سيف الكتلعة والأنجلة حتى يومنا هذا، ولعل تجربة الأب دانيال البراموسي مازالت ماثلة أمام أعين الكنيسة الأرثوذكسية، بعدما انشق الرجل عليها، وذهب إلى الإنجيليين، وبصحبه عشرة آلاف من أتباعه الذين كانوا بالأمس - فقط - من أتباع الكنيسة المصرية المرقسية!.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا القانون - الذي يمنع ترميم دورة مياه بغير إذن رئيس الجمهورية (سابقاً)، ومجالس المدن والقري (حالياً)، هو القانون نفسه الذي تحت ظله تم تجديد (جميع) كنائس وأديرة مصر خلال عهد الرئيس حسني مبارك بطرق غير مشروعة، (ولدى الكاتب صوراً فوتوغرافية لعشرات من هذه الكنائس قبل التجديد وبعد التجديد إن أراد صاحب شأن برهاناً).

ثم - بعد ذلك كله - نحتاج إلى أحكام كنسية صريحة وواضحة حول: - حق نصارى مصر في احتلال المعابد الفرعونية واليونانية والرومانية التي تحولت إلى كنائس وأديرة؟!

- حق نصارى مصر في تجديد وترميم الكنائس والأديرة القائمة؟.

حق نصارى مصر في بناء كنائس جديدة، وما الضوابط الشرعية أولاً
ثم القانونية - التي تحكم هذا الحق في ضوء ما ذكره التقرير
الاستراتيجي لمركز دراسات الأهرام، عام ١٩٩٩، أن معدل الكنائس
الموجود حالياً في مصر هو: كنيسة لكل ١٧ ألف نصراني، في حين أن
معدل المساجد في مصر هو: مسجد لكل ١٨ ألف مسلم؛ ناهيك عن
مساحات الكنائس وطوايقها، وزوايا المساجد ومهازلها، فإن مساحة
الكنيسة الواحدة تعادل مساحة عشرة مساجد بلا مبالغة.

شهادة الدكتور يوحنا قلته:

أنقلها نصاً من كتابه: «قرية غرب النيل، من الصفحات ١٥، ١٦، ٢١، ٢٢،
٢٥، ٢٧، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٧٤، بترتيب ورود الفقرات،

«اطمأنت الكنيسة القبطية إلى أن مذهبها الأرثوذكسي سيبقى المذهب السائد بل
الأوحد في مصر، لكن العنيدة التي لا تعاش، مقضى عليها، والإيمان الذي لا يحياه
أصحابه سلوكاً وطباعاً ومواقفاً، إيمان ضعيف، ولن تستطيع كل المظاهر الدينية
والطقوس الشكليه والعبادات اللفظية التقليدية، تلك الأمور التي لا تمس الوجدان
والأخلاق، لن تستطيع أن تحمي عقيدة أو إيماناً..»

«الفقراء المتمردون الذين رفضوا حياة الخدم والعبودية أو الفلاحية كإجراء في
أراضي الأغنياء، واختاروا المهن التجارية سبيلاً لكسب قوت يومهم، انضمت عائلاتهم
إلى الكنيسة الكاثوليكية أو البروتستانتية كرمز لرفض الفقر، والتطلع لحياة أفضل،
ولفتح أبواب العلم والأمل لأولادهم..»

وعلى لسان أحد الأرثوذكس يقول: «يقالنا سنين عاشرين في الضنك والفقر (يقصد
عقيدة الأرثوذكس)، ولما يجي التور والعلم (يقصد الإرساليات الكاثوليكية) نقوم نقول لا..»

«بذمتكم كان هيقبل الدير (الأرثوذكسي) أولاد الفقراء، ولا كان هايعاملوهم
خدامين لما يعرف رئيس الدير انهم فقراء وأولاد فقراء، نظرتهم ليهم هتكون آيه؟ الحق
واعر، وهو يعنى دير الكاثوليك ها يعلمهم كفر؟ أهو كله يتاع ربنا، ها علم أولادي عند
الكاثوليك عند البروتستنت عند العفريت الأزرق..»

«شوف يا قدس، أبونا، شوفوا يا جماعة (يا أرثوذكس)؛ انتوا أغنياء واحنا (البنين تركنا
الأرثوذكسية) فقراء، الأرثوذكس أسياد، واحنا عبيد، انتوا ناس مبسوطين مرتاحين،

عندكم أطيان وبيوت وخيول، واحنا أجده واحد فينا حيلته حمار جريان بيشارك عياله لقمة العيش، نفسنا انقطع من الفقر، انتو مش محتاجين لينا، الكنيسة الأرثوذكسية مستغنية عنا، من امتي بيدوزوا على الفقير؟ من امتي عاملين له حساب؟

كنيستكم كنيسة الأغنياء، يبقى سيبوا الفقراء للكاثوليك والبروتستانت، ما حصلش إن الكنيسة عملت حساب الفقراء والغلبة، ندخل الكنيسة فقرا، مكاننا مكان الفقراء، حتى أفراحنا في الكنيسة بتعملوها، كل شئ ان كان، أمواتنا تصلوا عليهم في دقايق، ولازم ندفع دم قلبنا، مفيش رحمة للفقير.

بس مش فاهم ليه كنيستنا زعلانة، دي صلواتهم (الكاثوليك) زي القبط (الأرثوذكس) بالضبط، أنا مش شايف فرق غير في لبس العمة (العمامة)، دي عمة مدورة ودي عمة مربعة، يعني مش كلاء في المسيح؟، بس الكاثوليك أرقى، العلم عندهم كويس، والنظام احسن والقسيس مش بتاع فلوس، صحيح يمكن مش الكل، لكن طبع الغالبية.

ثم بقول الأب يوحنا قلته، وتلمس (الأرثوذكسية) لمسا خفيضا العقائد المسيحية، ولكن أغلب ما يتعلمه الصغار، حكاوى من كتاب، البسكسار، ولم يكن في حقيقة الأمر علميا دقيقا أو تاريخيا أميناً، فما أكثر ما حكى من أمور يصدقها التلاميذ مرغمين كقصة ذلك الراهب المطيع لرؤسائه، الذي أطاع رئيس الدير، إذ أمره وهو يمزح بزرع عصا محروقة في الصحراء، فذهب وزرعها، وكلفه أن يذهب ليرويها كل يوم حتى انبتت وصارت شجرة ظليلة سميت شجرة الدلالة..

ثم يعود للحديث على لسان الفلاح المتحول إلى الكاثوليكية، بصراحة كدهيا عمدة، احنا أرثوذكس من قديم الزمن، لكن والدينا انضموا للكاثوليك، مفيش أي فرق في الدين، يمكن يكون الفرق، ان الكاثوليك تابعين لبابا روما، واحنا أولاد بلد تبع الأنبا يوساب (شودة حاليا)، برضه يرضيك يا عمدة، احنا مرتاحين مع الكاثوليك وأولادنا اتعلموا، يا عمدة من قديم الزمان واحنا أرثوذكس ما حدش سأل فينا، الكاثوليك جيم فتحوا مدارس، وخذوا أولادنا يعلموهم، يرضيك نرجع للفقرتاني.

ثم يستطرد قائلا: جذبت قويسنا (الدينة) أغلب فقراء غرب البلد وفقراء شرقها (ذوي الأصول الصعيدية)، لم تكن لديهم الشجاعة للانضمام إلى كنيسة الأقباط. الأرثوذكس بقويسنا، وفيها طبقة من الأغنياء الذين نظروا إليهم نظرة فيها احتقار واضح، وسخروا من لهجتهم ومن ملابسهم، كما أضحت نساؤهم مثار التعليقات الجارحة، ولم يستطع القمص بطرس برغم جهوده ورعايته لهم، أن يقيم جسراً بين عالمين مختلفين، عالم آت من أعماق الصعيد بكل ملامح البساطة والفقر والخوف، وعالم يعيش حضارة العصر، (أ.هـ).

الأقباط : مسلمون لا نصارى

تتميز مفردة ، الأقباط ، على عشرات غيرها من المصطلحات الطاغية على استخداماتنا الفكرية والأدبية، مغلوطة الفهم، أو مضللة في دلالتها، ولذلك أطلقت عليها اسم ، المصطلحات المسروقة .

فبناءً على أكثر التقديرات التي تتجاوز الموضوعية، كان عدد سكان مصر - يوم دخول المسلمين أرضها - حوالي ستة ملايين نسمة، إلا أن بعض الكتابات الكنسية أوصلت هذا التقدير إلى نحو ثلاثين مليون «قبطي»، كما جاء في كتاب ستالي لينبول ، تاريخ مصر في العصور الوسطى، (ص ١٩).

والملايين الستة - التي يمكن أن يقبلها العقل - لسكان مصر عام ٦٤٠/٦٤١ بحسب التقويم الصليبي، نسي أو تناسى كتبة التاريخ، أنهم لم يكونوا أبداً من أصول فرعونية (قبطية) خالصة، حتى كتاب د. محمد شفيق غريال [تكوين مصر عبر العصور، الذي صدر ضمن سلسلة تاريخ المصريين، رقم (٤٢) عن الهيئة المصرية العامة للكتاب] عندما رجعت إليه ظناً مني أنني وجدت ضالتي، فوجدت أن المؤرخ الكبير كان أذكى من أن يتورط أمام كنيستنا، ويقع في هذا المأزق، فقال وكأنه يخاطب غوغاء نصارى المهجر (ص ١٤) :

« لن ألقى بالاً للمسائل المتعلقة بأصلهم أو جنسهم، ذلك لأنني أعني بالمصري، كل رجل يصف نفسه بهذا الوصف، ولا يحس بشيء ما يريظه بشعب آخر، ولا يعرف وطناً له غير هذا الوطن، مهما كان أسلافه غريباء عن مصر في واقع الأمر .

وبذلكاء عرّف الأسلاف - بدون إفصاح - في (ص ٢٨) بأنهم ، الإغريق واليهود ومن إليهم من الغريباء .

وإذا كان د. غريال لم يفصح بأن آخر الغريباء كانوا هم العرب، فإنني لا أجد بأساً في الإفصاح عن ذلك رجوعاً إلي ما ألزمتنا به أنفسنا من شفافية في العرض، وشفافية في الرؤى، وأشرح بالتفصيل ما لم يلق إليه

الدكتور بالاً، للكشف عن الأصول الجنسية العرقية لشعب مصر عند
الفتح الإسلامي، إذ كانوا خليطاً من :

- فراعنة موحدين؛ كزوجة إبراهيم وولدها إسماعيل - عليهم السلام -
الذين جاءوا في عهد الأسرة الثانية عشر، ويوسف ويعقوب - عليهما
السلام - في عهد الأسرة السادسة عشر، وأخناتون - على الرغم مما
حوله من ضباب كثيف - في الأسرة الثامنة عشر، وموسى عليه السلام
ومن معه من اليهود عند الخروج - في عهد الأسرة التاسعة عشر، وليغفر
لي المتخصصون إن أخطاء في ترتيب الأسر، مع يقيني بصواب معلوماتي.
- فراعنة وثنيين مصريين، صنعوا من الحجارة أصناماً، وعبدوها،
وقدسوا الحيوانات والشمس والحكام والنهر

- فراعنة يهود مصريين من أبناء يعقوب - عليه السلام - فإن كان موسى
عليه السلام، قد رحل بهم من مصر، فبالضرورة بقي منهم من فضل مصر،
وتخلف عن الهروب.

- قبائل عربية أتت إلى مصر قبل قرون من مجيء الإسلام واستوطنت،
وتؤكد أبحاث علماء التاريخ، أن الفرعون دميناء، موحد القطرين، قد
جاء مصر غازياً لها على رأس جيش، قادماً من بلاد العرب الآسيوية.

- ليبيين أتوا إلى مصر وحكموها، وصنعوا لها جيشاً لم تعرفه من قبل.

- اثيوبيون أتوا إلى مصر وحكموها عهدين متتاليين وتمصروا وشككوا في
مصرية المصريين، واعتبروهم جنساً غير تقي ليس أهلاً للانتساب إليها.
- آشوريين أتوا إلى مصر، وأسقطوا آخر دولة فرعونية.

- فرس وثنيين يعبدون النار، أتوا إلى مصر وهزموا قياصرة روما فيها
مرتين، وحكموها لعدة سنوات في كل مرة.

- الإغريق اليونانيون الذين أتوا مع المقدونيين ثم البطالمة بحضارتهم
الهيلينية (غزة ثم طلبة علم في مدرسة الإسكندرية).

رومانيين أتوا مع الغزو القيصري للنهب والسلب وللتجارة، ثم لطلب العلم في مدرسة الإسكندرية.

هذا غير رحلات التجارة والهجرة التي يذكرها علماء التاريخ بين مصر واليمن وفلسطين وسوريا، مما أثر كثيراً في تلاقح الأجناس.

كل هؤلاء أتوا إلى مصر، واستقر منهم مئات وآلاف على أرضها، وتناسلوا فيها وزرعوا وحصدوا وتجيّشوا وحاربوا، حتى ذابوا فيها «أقباطاً».

ثم إلى هذا الخليط اللامحدود الذي لا يستطيع أحد أن ينفي عنه «قبطيته»، جاء مئات العرب للتجارة، فعاد منهم من عاد، واستوطن مصر من استوطن، وشكلوا - جميعاً - البنية الأساسية للإنسان المصري يوم الفتح الإسلامي، في أول عام من العقد الثالث للهجرة النبوية المشرفة.

ثم جاء فرسان عرب إلى مصر مع جيش الفتح الإسلامي فتخلف منهم من تخلف عن مسيرة الجيش الذي واصل رحلته نحو المغرب وأوربا واستوطنوها، وتزوجوا منها وأنجبوا لها الأجيال تلو الأجيال من بعدهم.

هذا الخليط الواسع المتعدد والمختلف الأصول، والمتباين الجنسيات، والمتنوع العقائد، أصبحوا جميعاً نسيجاً واحداً يحمل في دمه جينات الأرض الطينية، وورث سمرة الوجه، وجلد العزيمة، وشرب من ماء النيل.

• فإذا كان الهم والحزن الذي في الكنيسة هو من العرب دون كل هؤلاء، فلنطمئنهم - إن أرادوا الطمأنينة - أن جيش الفتح الإسلامي كان قوامه أربعة آلاف مقاتل من شبه جزيرة العرب، وصحبة من العراق، وأخرى من بلاد الشام، جاءوا إلى مصر تحت قيادة عمرو بن العاص. وما لبث أن نهض إليهم ستة آلاف آخرين، ومن بين هؤلاء جاء مئات بحثاً عن الرزق في أرض مصر الخضراء، التي انفردت - دون كل بلاد حوض النيل - باحتضان شاطئيه، والالتصاق بهما، أما الجيش فقد رحل سريعاً ليواصل زحفه نحو بلاد المغرب وأوربا، وبالنسبة لبقية من كان يتخلف جمع منهم عن الركب،

وينهض معهم من أهل كل وطن يبلغوه، من رغب في المشاركة والالتحاق بالجيش، وهكذا؛ مئات تتخلف عن المسير، ومئات جديدة تلحق.

فإذا ما عدنا إلى مصر، وقد أسلمت الغالبية من خليط سكانها، وبقيت آلاف قليلة على عقيدتها النصرانية، ومئات على يهوديتها أو وثنياتها أو مجوسيتها، ولكن أحداً من هؤلاء لم يفقد - بإسلامه أو البقاء على ملته - انتماءه إلى مصريته أو «قبطيته»، (وكما قلت من قبل)، ولا يملك واحد، مهما بلغ سلطانه أو كذبه أو تدليس، أو مهما بلغ علمه ومعرفته؛

• أن يوقف الجنسية القبطية على النصارى الذين كفروا بالوثنية الرومانية كفراً بواحاً.

• ولا أن يوقفها على النصارى الذين خلطوا عقيدتهم بطقوس وثنية لا محدودة.

• ولا أن يوقف الجنسية القبطية على من اعتقد بالأرثوذكسية الإسكندرانية دون الذين اعتقدوا بالأرثوذكسية القسطنطينية، أو الذين اعتقدوا بالكاثوليكية الرومانية من أبناء مصر.

وعلى محور آخر، فإن أحداً؛

• لا يستطيع أن يحرم - من الانتماء إلى «القبطية» - ملايين من الذين كانوا وثنيين، ثم تهودوا.

• أو الذين كانوا هوداً ثم ارتدوا إلى الوثنية.

• أو الذين كانوا هوداً ثم تنصروا.

• أو الذين كانوا نصارى ثم ارتدوا إلى الوثنية أو اليهودية.

• أو الذين كانوا وثنيين أو هوداً أو نصارى ثم أسلموا.

• أو الذين جاءوا بإسلامهم فأصبحوا - مع الأغلبية المصرية - أغلبية مسلمة.

في ضوء هذه التعددية - التي صهرت في بوتقة المصرية - كان ضرورياً إعادة تشكيل مكونات الأمة الجديدة في إطار عنصرين عقديين:

الأول: الأقباط المسلمين (وهم الأغلبية العددية - من أصحاب الأرض والتاريخ - الذين لم ينفصلوا بإسلامهم عن الحضارات السابقة، وإن اعتقدوا بغير عقائدهم).

الثاني: الأقباط النصارى (وهم الأقلية العددية - من أصحاب الأرض والتاريخ - الذين لم ينفصلوا بنصرانيتهم عن الحضارات السابقة، وإن اعتقدوا بغير عقائدها).

وبناءً على هذه الحقائق - التي لا تقبل جدالاً أو نقاشاً - يصبح من العار العلمي والتاريخي والحضاري والأدبي والثقافي، أن يألف أصحاب القلم أو الدعاة أو الوعاظ - جهلاً أو تدليساً - التزييف المركب للمفاهيم، بأن يجعلوا من الجنسية الوطنية المصرية وهي القبطية، صفة لعقيدة دينية، ثم يوقفوا هذه الصفة العقدية الدينية على القطاع المتواضع من جسد الأمة، ويختزلوا القبطية، - التي هي جنس - إلى دالة طائفية، كان يمكن قبولها بحسب قوانين العلم وشروطه لو أنها كانت للأغلبية.

وأصبح مثيراً للعجب ومخالفاً لقواعد كلية ثابتة لدى المفاهيم والأوعية العقلية، أن تتخفى الكليات في باطن الجزئيات، أو أن تحل الجزئيات محل الكليات، وتصبح القبطية، المصرية، التي هي جنس الأمة الإسلامية - بدوافع عنصرية أو تحصيل مكاسب آنية - عقيدة للطائفة التي شذت عن القناعات الجمعية التي تبنتها الأمة المصرية منذ أربعة عشر قرناً من الزمان، وهي عقيدة الإسلام!

ويكون من العار أن يصف نصارى مصر أنفسهم بأنهم هم، الأقباط، الخلتص، لكونهم اضطروا - أو تنازلوا عقدياً - بقبول بعض الطقوس أو العادات الوثنية، أو اجتلوا بعض المعابد اليونانية والرومانية وحولوها

إلى كنائس أثرية، لعل أشهرها - وأخضاها عن المسلمين - كنائس فييلا بأسوان، التي تعامل كمعابد أثرية، واتخاذهم من الشعار الوثني (مفتاح الحياة) شكلاً قريباً من الصليب، الذي لم يعرفه النصارى إلا بعد ثلاثة قرون من رفع المسيح عليه السلام.

إنما يكون «الأقباط» المختص، هم:

هؤلاء الذين حافظوا على وثنيات أجدادهم للعبادة أو أهملوا الاهتمام بها لكونها لا تمثل شأناً ذا قيمة عبادية، لكنهم أبداً - وهذا هو مريط الفرس - لم يحتلوها، ولم يهدموها، وبقيت على حالها إلى يومنا هذا.

كما لم يفعلوا كغيرهم، فلم يحولوها إلى أماكن عبادة لهم، بعدما ارتقت عقولهم بالوحدانية، واعتنقوا الدين الذي أتى به البدو الرحل من شبه الجزيرة، ليحررهم من الشرك وعبادة الحجر والماء والنار والبشر، لكنه لم يطلب منهم - أبداً - أن يتحرروا من «قبطيتهم»، الوطن.

وليس مكرمة أو علو في الشأن، قبول الكنيسة المضرية لنفسها أن تنتسب عقيدتها لجنس من الأجناس، حتى لو ظنت في ذلك تأكيداً على نصرانية الأمة، قبل أربعة عشر قرناً من الزمان عاشتها تحت ظل الإسلام، تاريخاً وحضارة وعقيدة، لأن تاريخ الشعوب ليس العوبة وهوى.

فـ «الأقباط»:

اسم علم يدل على المسلمين المصريين دون النصارى، لغلبتهم تاريخاً وحضارة وعدداً.

فإن أردنا تعريف «نصارى مصر»، لزمهم - بالضرورة - إضافة كلمة «الأقباط» لتمييزهم عن النصارى السريان (سورية)، والنصارى الأرمن (أرمينيا)، والنصارى الرومان (روما) .. الخ، فيكونون «النصارى الأقباط».

فإن جاء القول مطلقاً - «الأقباط» فقط - فإنما يكون المقصود هو «أهل الإسلام»، تعميماً لهم، لكونهم أغلبية الأهلين في الوطن الكبير.

(٧)

«مصر» بدلاً من (Egypt)

لعل اسم «مصر» هو ما كان يجب أن يبدأ به، لكن اسم «مصر» أيضاً هو ما يجب أن يختتم به كل كلام، خاصة إذا ما كان الكلام منها وبها وعنّها.

يرجع اسم «مصر» في أصوله - إلى لغات عديدة، تبعاً لما يهوى كل مجتهد، لكن أقرب الأصول إلى الأذهان، هي تلك التي تبدأ من القرون الفرعونية المتأخرة، وتنتهي بالاحتلال الإنجليزي في عصورنا الحديثة، عبر جسور دينية وسياسية وتاريخية متشابكة ومتداخلة بقصد سابق التجهيز، ومن اسمها، تولدت مفردة «المصري»، تحمل في طياتها عشرات الأسئلة حول ما إذا كانت مسمى لوطن أو حضارة أو عقيدة، وعما إذا كانت صفة لطائفة دون سواها، أو أنها شعار تكتيكي، أو مشروع استراتيجي لرؤى عنصرية مستقبلية.

• وهل «مصر» هي «وطني»، أم «وطنه»، أم «وطننا» جميعاً؟!

الأسئلة - في الحقيقة - حول كلمة «مصر» ولادة (بتشديد اللام)، ومتلاطمة كأمواج المحيط، وهي تنكسر على الشاطئ الصخري قبل أن تعود صغيرة أضعف وأصغر مما جاءت به، على الرغم مما كتبه غالي شكري (ص ٢٩٢) - في كتابه «الثورة المضادة في مصر» - قائلاً عن جماعة «الأمة القبطية»، التي نشطت عام ١٩٥٤، إنها طالبت علناً بتعليم اللغة القبطية، ورفضها لكلمة «مصري»، بل حرصوا - وأصرّوا - على استخدام كلمة «قبطي».

ورغم، أقال (٢٠٨) من أن هذه الجماعة عادت ثانية في عهد السادات مرتدية ثوباً جديداً، مستظلة بالكنيسة، وتعمل تحت مظلتها!

لكن إجابة كونية تختصر وتختزل كل هذه الإرهاصات، وهو أنه من الخذلان أن تتنافس (مسلمين ونصارى) حول لفظ «قبطيتنا» الذي يعود

إلى أصل يوناني - لا عربي - هو (Algyptos)، أو الذي يعود إلى أصل
فرعوني وثني مختلف عليه هو «ها - كا - بتاح»، بمعنى بيت الإله فتاح،
أو «أي - جيببتوس»، بمعنى «دار القبط»، أو غير ذلك من هذا الترف
الفكري المنكر الذي جعل نسب المصري، مجهولاً، تحتار فيه الأبواب.

ولسبب غير معلوم - ويدوافع من الصعب أن تكون غير مقصودة - تنازل
النصارى ثم المسلمون عن الاسم الذي ورد في كتابيهما المقدسين، وهو
«مصر»، الذي لم يكن حزيناً أن نقبل له ترجمة بأي لغة، ووجب - بحسب
التوراة والإنجيل والقرآن - ألا يكتب بغير حروفه ونطقه، علماً دينياً
مقدساً اسمه «مصر»، وكل من يقيمون في حدودها هم «مصريون»، إذ ورد
اسم «مصر»، و«مصرية»، و«مصريون»، حوالي خمسين مرة فيما يُعرف
بالتوراة - أو العهد القديم - مثل،

- «فانحدر إبراهيم إلى «مصر»، ليتغرب فيها، (سفر التكوين ١٢/١٠)

- «وأقام في بيت سيده المصري، (التكوين ٢٩/٢).

- «وكان يوسف هو المتسلط على مصر، (التكوين ٤٢/٦).

- «الذين قدموا مع يعقوب إلى مصر، (سفر الخروج ١/١).

- «فاستدعى ملك مصر القابلتين، (الخروج ١/١٨).

- «أعازم أنت على قتلي كما قتلت المصري؟»، (الخروج ٢/١٤).

- «هاجم شيشق ملك مصر اورشليم»، (الملوك ١ - ١٤/٢٥).

- «زحف فرعون نحو ملك مصر»، (الملوك ٢ - ٢٣/٢٩).

• كما ورد اسم «مصر» - فيما يعرف بالإنجيل أو العهد الجديد - مثل،

- «قم واهرب بالصبي وأمه إلى مصر، (متى ٢/١٢).

- «قد ظهر في حلم ليوسف في مصر، (متى ٢/١٩).

• وفي كتاب الله الكريم، ورد اسم «مصر» خمس مرات:

- ﴿هَاجِرًا مِصْرًا فَإِن لَّكُمْ مَا سَأَلْتُمْ﴾ (البقرة ٦١).

- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمَكُمَا بِمِصْرَ بَيْرَتًا﴾ (يونس ٨٧).

- ﴿ رَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لَا مِرَاتَهُ أَكْرَمِي مِثْرَاهُ ﴾ (يوسف ٢١).

- ﴿ رَقَالَ ادْخُلَا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِينَ ﴾ (يوسف ٩٩).

- ﴿ رَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ ﴾ (الزخرف ٥١).

• ولم تأت كلمة « قبط »، أو مفرداتها، في أي من الكتب الثلاثة على الإطلاق، وبذا ينتفي أي تعلق عقدي باسم غير اسم « مصر »، الأرض، التاريخ، الحضارة، الانتماء، الوطن، الجنس، لأكون أنا « مصري مسلم »، والآخر « مصري نصراني ».

وشركة مصر للطيران يجب أن تكون، (Misr air) بدلاً من (Egypt air)، وعلم المصريات، (Misrology) بدلاً من (Egyptology)، وجمهورية مصر العربية، (A.R.M) بدلاً من (A.R.E)، ونكون - جميعاً - « مصريون »، (Misrians) بدلاً من (Egyptians)، نصارى ومسلمين.

ولأن النص القرآني مقدس عند المسلمين فقد استخدم المسلمون اسم « مصر »، وأصبح جزءاً من أدبياتهم ووجدانهم، لا يرضون عنه بديلاً.

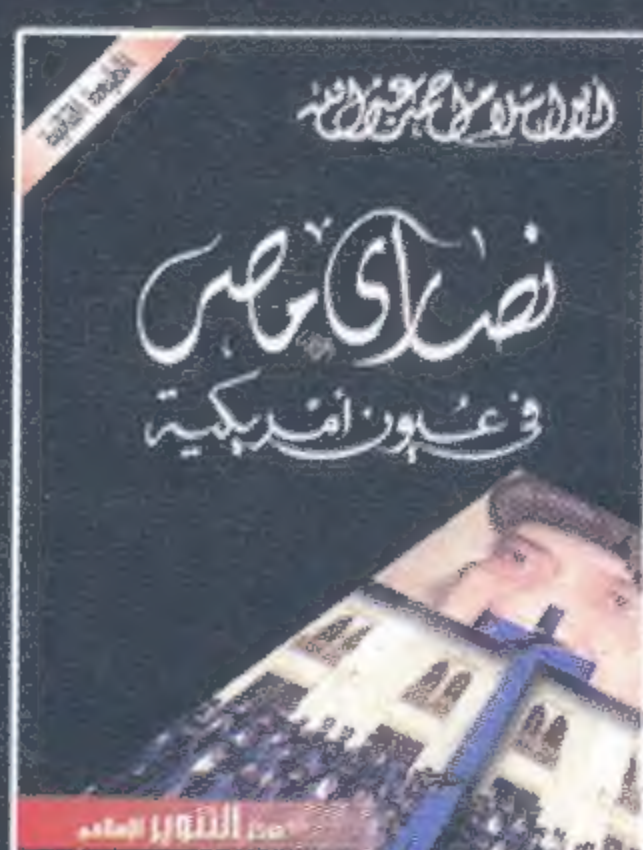
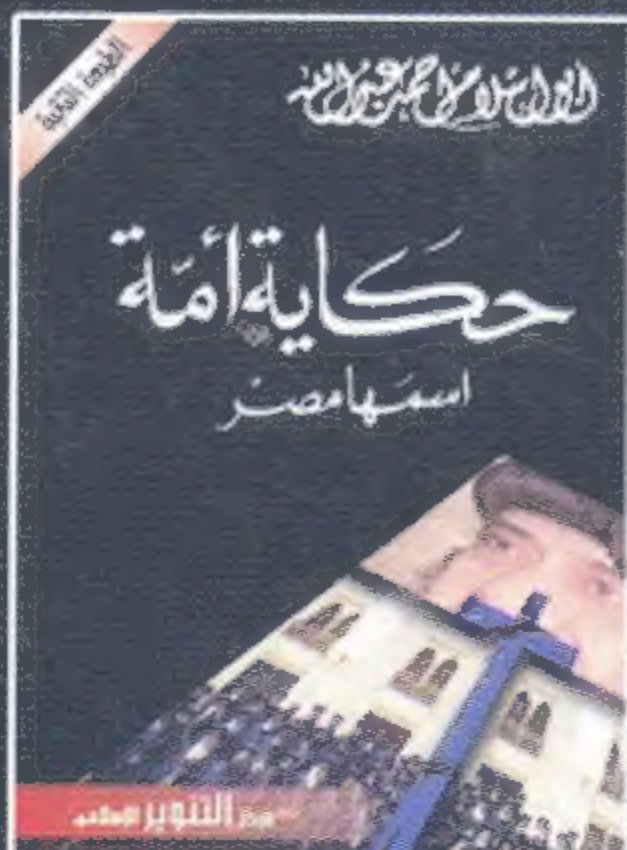
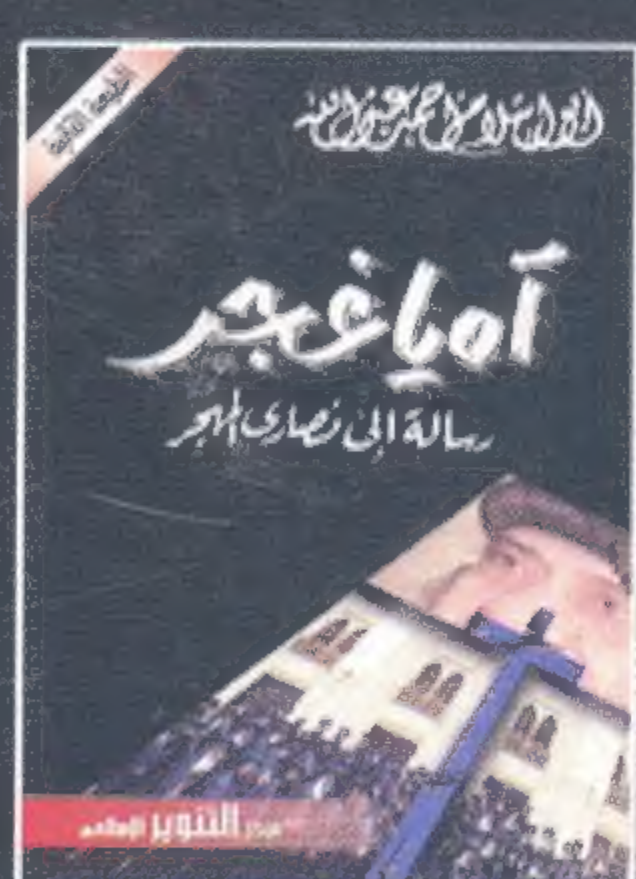
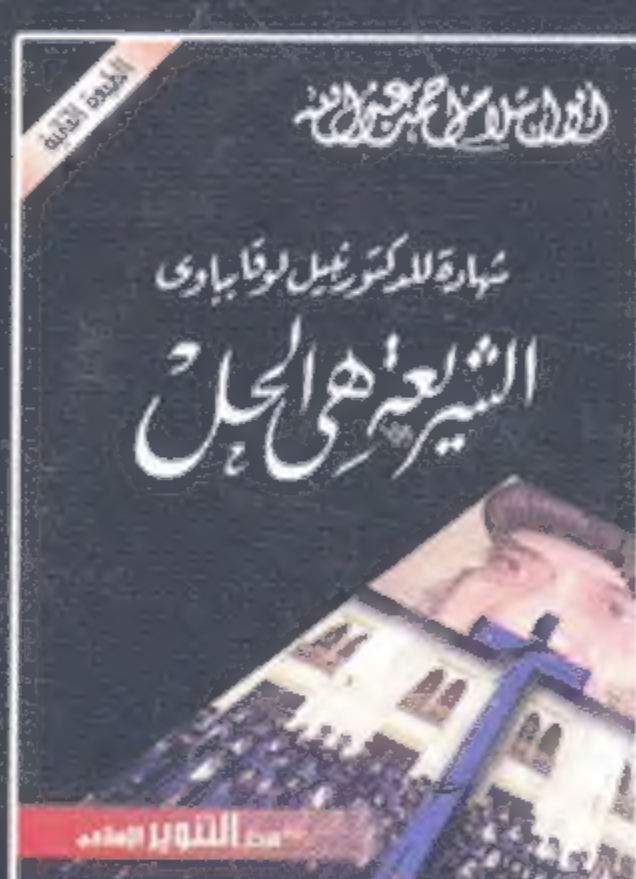
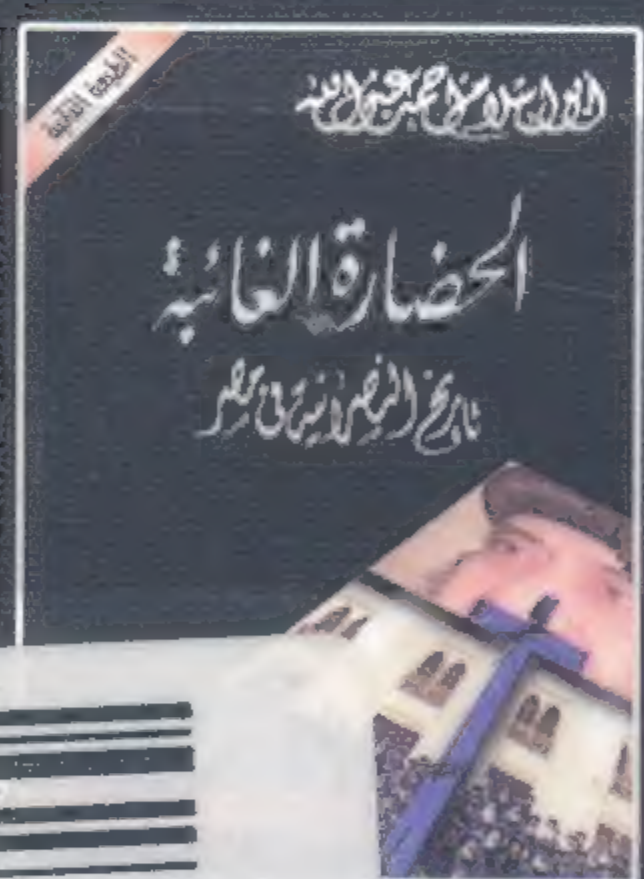
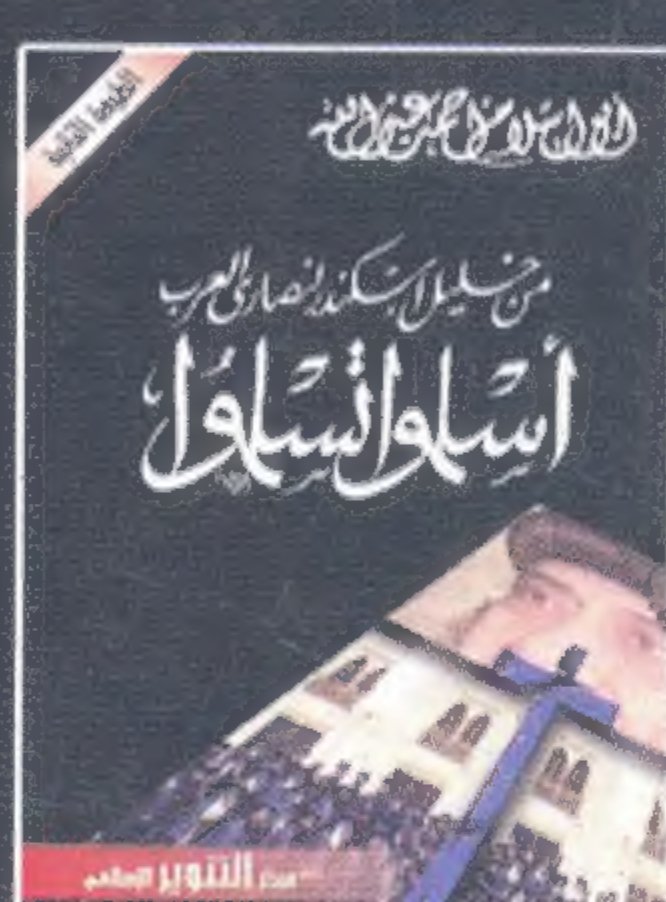
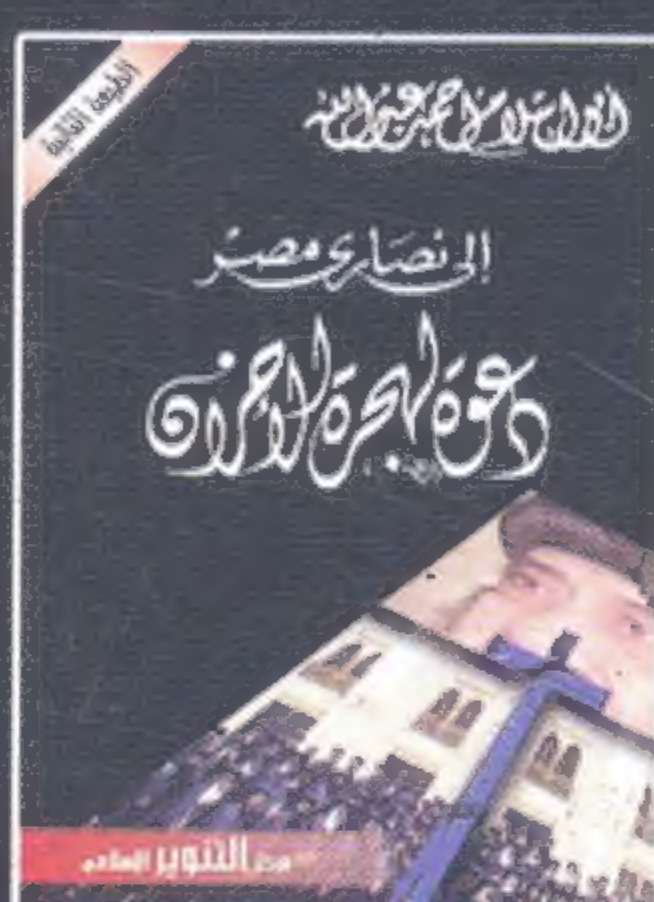
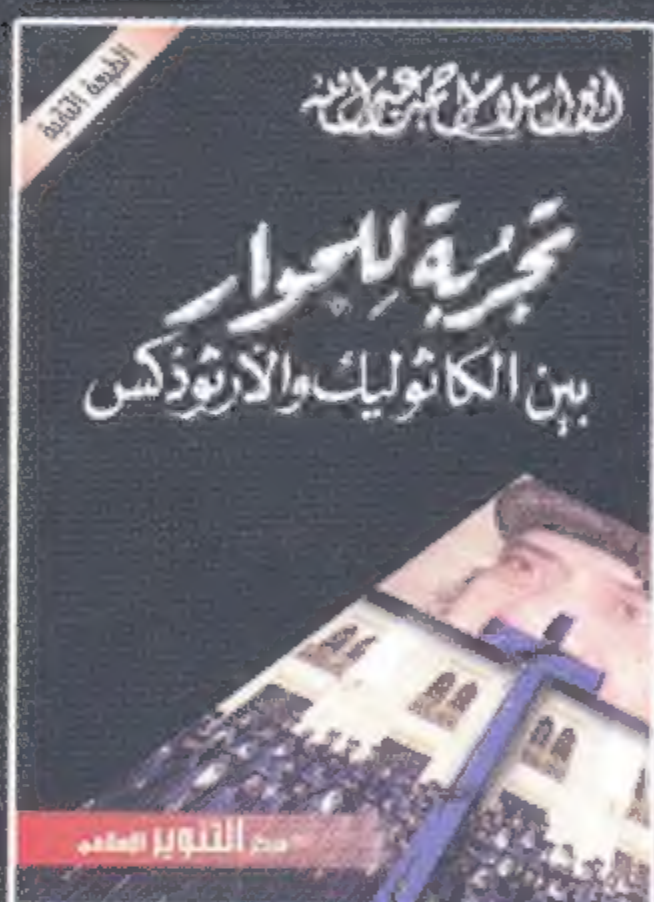
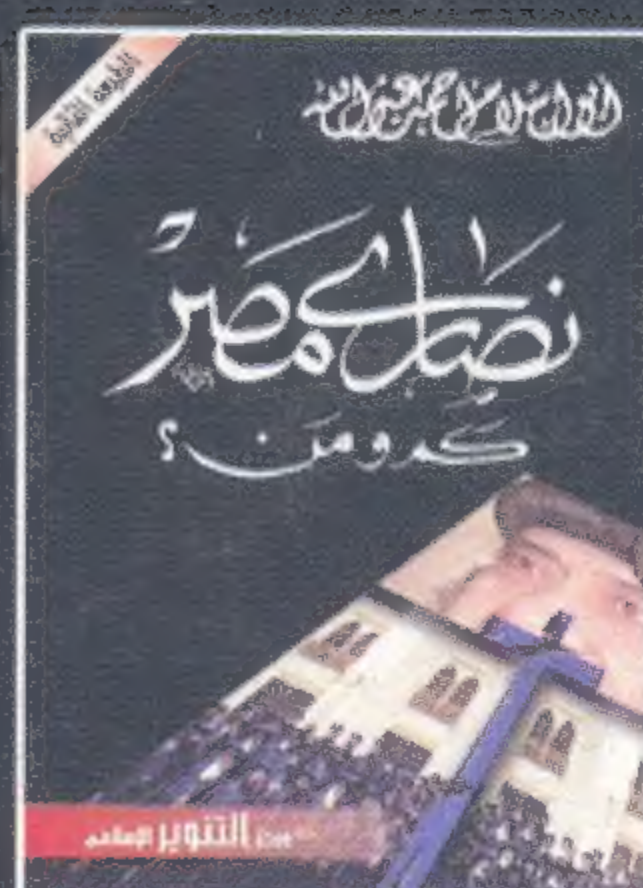
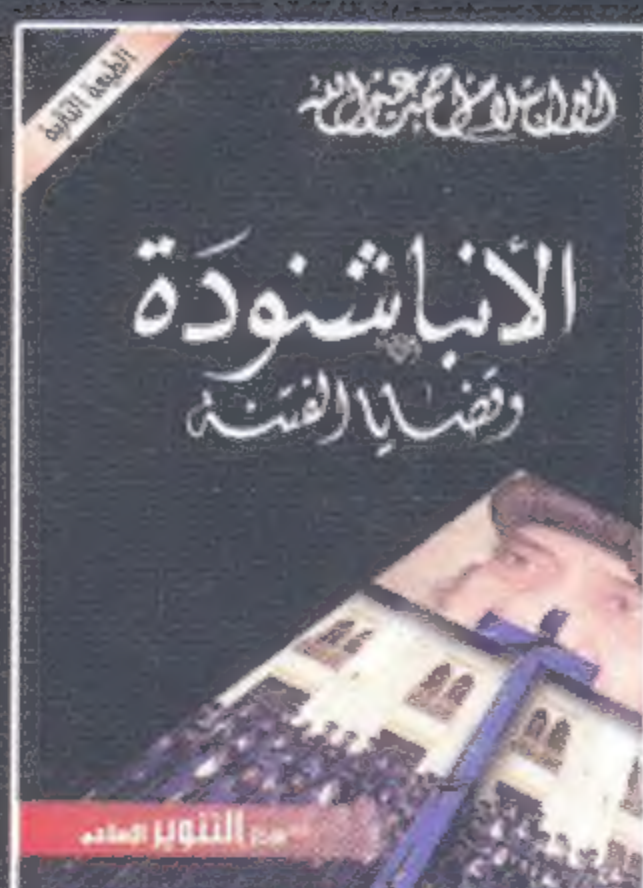
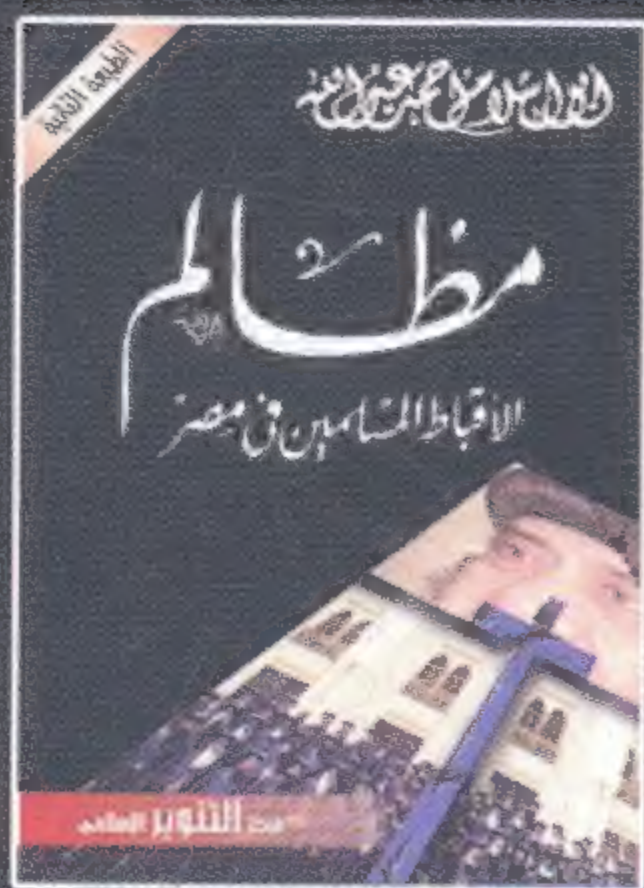
فهل يقبل أهلنا - نصارى مصر - أن يلتزموا بالنص التوراتي والإنجيلي كما نطقه المسيح عيسى عليه السلام، أم أن غلبة الهوى والعنصرية والعصبية سوف تدعو إلى تقديس اللغة التي كتبها أتباع المسيح عليه السلام، بلغة أوطانهم هم، لا بلغة صاحب الكلمة؟!.

ولأنها مسألة تتعلق - في الحقيقة - بتأصيل تاريخي وعقدي، لا سياسي ولا طائفي، لا إسلامي أو نصراني، فهل يلتزم أهل القلم من الأهلين باسم « مصر » كما ورد في العهدين القديم والجديد وقرآن الله الكريم؟!.

هذا ما أتمناه، وعلى الله قصد السبيل

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

•••



lostx.
07.293
1354d
2004

0644116

Barcode